الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2006/18
24 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الخامسة والعشرون
نيروبي، ٦-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

البند ٨(أ) من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية
التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١/م أ-١٠

تقرير عن اجتماع الخبراء المتعلق بالتنوع الاقتصادي

مذكرة من إعداد الأمانة

موجز

تقدم هذه الوثيقة موجزاً لاجتماع الخبراء السابق للدورة المتعلق بالتنوع الاقتصادي، في سياق آثار تنفيذ تدابير الاستجابة بموجب الفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاقية، وهو الاجتماع الذي عُقد في بون، بألمانيا، يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفقاً للولاية التي ينص عليها المقرر ١/م أ-١٠. وركزت المناقشات على التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية والدعم التقني لبناء القدرات الهيكلية والمؤسسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، وكيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي والشراكات لدعم التنوع الاقتصادي. وتشمل هذه الوثيقة أيضاً قائمة بالموضوعات التي حددها المشاركون بوصفها مجالات يمكن مواصلة النظر فيها.

المحتويات

	الفقـــــرات	*الصفحة*
أولاً - الولاية	١	٣
ثانياً - المداولات	٢ - ٤	٣
ثالثاً - موجز	٥ - ٣٤	٣
ألف - عرض عام	٥ - ١١	٣
باء - التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية	١٢-٢١	٥
جيم - الدعم التقني للقدرة الهيكلية والمؤسسية للتنوع الاقتصادي	٢٢-٣١	٧
دال - الاستثمارات الأجنبية والمحلية والشراكات من أجل دعم التنوع الاقتصادي	٣٢-٣٤	٨
رابعاً - القضايا التي تستوجب المزيد من النظر	٣٥	٩

أولاً – الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ١/م أ-١٠، إلى الأمانة أن تنظم اجتماع خبراء قبل الدورة اقتراناً بالدورة الرابعة والعشرين للهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر في كيفية إدماج التنوع الاقتصادي في استراتيجيات التنمية المستدامة ودعم التنوع الاقتصادي لهذه الاستراتيجيات، ولمناقشة المساعدة التقنية التي قد يلزم تقديمها لبناء قدرات هيكلية ومؤسسية من أجل تيسير الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وكيفية تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية والمحلية في هذه المجالات.

ثانياً – المداولات

٢- عقد اجتماع الخبراء بتوجيه من رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، السيد توماس بيكر (الدانمرك)، يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ في بون، بألمانيا، برئاسة السيد بوبو جالو (غامبيا). وحضره ٤٥ خبيراً يمثلون الأطراف والمنظمات الدولية والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص[(١)].

٣- وركز الاجتماع على المواضيع الرئيسية التالية، إضافة إلى القضايا العامة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي:

(أ) التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية؛

(ب) الدعم التقني لبناء القدرات الهيكلية والمؤسسية لتحقيق التنوع الاقتصادي؛

(ج) الاستثمارات الأجنبية والمحلية والشراكات لدعم التنوع الاقتصادي.

٤- وكان الاجتماع يتألف من ثلاث جلسات عمل بشأن المواضيع أعلاه، سبقتها مناقشة عامة عن التنوع الاقتصادي. واختتم الاجتماع بجلسة نقاش بين الخبراء. وكان المشاركون في الفريق يمثلون كلاً من أستراليا وتوفالو وقطر وكندا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا، إضافة إلى خبراء من المعهد العربي للتخطيط ومعهد الموارد العالمية.

ثالثاً – موجز

ألف – عرض عام

٥- قدمت العروض العامة خلفية عن قضية التنوع الاقتصادي في سياق تنفيذ تدابير الاستجابة لتغير المناخ. وشدد مقدمو العروض على أن ما يقود الحاجة إلى التنوع الاقتصادي هو ضرورة تقليص اعتماد البلدان النامية الشديد على الدخل المتأتي من سلع أساسية وحيدة مثل الوقود الأحفوري. ويفاقِم هذا الاعتماد هشاشة هذه البلدان إزاء الآثار السلبية الناجمة عن السياسات والتدابير التي تتخذها الأطراف المدرَجة في المرفق الأول للاتفاقية

---

(١) يمكن الاطلاع على جدول الأعمال وورقة المعلومات الأساسية وعروض الخبراء على موقع الاتفاقية على الإنترنت: <http://unfccc.int/meetings/workshops/other_meetings/items/3639.php>.

للتصـــدي لـــتغير المناخ. وإضافة إلى البلدان المنتجة للوقود الأحفوري، قد تكون أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة عرضة للتأثر بتدابير الاستجابة لأن قدرتها ضئيلة على التكيف ولعدم وجود تنوع اقتصادي لديها. فالضـــرائب البيئية على الوقود المستعمل في النقل الجوي قد تضر بصناعة السياحة، على سبيل المثال، وهو قطاع يعتمد عليه العديد من الدول النامية الجزرية الصغيرة اعتماداً مفرطاً.

٦- ومع أنه لا يوجد نهج موحد في مجال التنوع الاقتصادي، شدّد مقدمو العروض على أن التدابير الأساسية للتشـــجيع عـــلى توفير بيئة استثمارية مؤاتية مفيدة، بما في ذلك الإدارة الفعالية وسيادة القانون (لا سيما ضمان حقوق الملكية) والبيئة الاقتصادية الكلية المستقرة والهياكل الأساسية الفعالة والفعلية والمخاطر السياسية التي يمكن إدارتهـــا. ومن الشروط الأخرى للتنوع الاقتصادي المشار إليها مواصلة الجهود لتحسين البنية الأساسية التعليمية وإشـــراك القطاع الخاص وضرورة أن توفر الحكومات حوافز وتقيم شراكات على المستويين القطري والقطاعي للجمع بين أنواع مختلفة من الخبرات.

٧- وأشـــار المشاركون إلى أنه ينبغي للبلدان أن تتعلم أولاً من نماذج التنوع الاقتصادي الناجحة؛ ويمكنها بعدئذ تحديد الاتجاهات وتكييف الحلول حسب ظروفها الوطنية. وينبغي السماح للقطاع الخاص باختيار أنسب القطاعات لاستيعاب الاستثمار.

٨- وكـــان هناك اتفاق عام على أن التنوع ضروري في التقليل إلى أبعد حد من آثار تدابير الاستجابة، فإن العديد من المشاركين أعربوا عن قلقهم إزاء عدم توافر بيانات موثوق بها عن آثار هذه التدابير. وأشار مشاركون آخرون إلى أن مختلف الدراسات تتوقع مجموعة كبيرة من الآثار: من انعدام الخسارة إلى خسارة سنوية قدرها ١٩ مليار دولار بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط (تقديرات "شارل ريفر وشركاؤه" - Charles River Associates). وأشـــاروا إلى أنه حتى الآن لم تظهر أي من الآثار السلبية لتدابير الاستجابة، إذ إن أسعار النفط ما انفكت تزداد بسبب ارتفاع الطلب. وشعر بعض المشاركين بالتالي بأنه ليس من الواضح كيف ستؤثر السياسات والتدابير التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول في الاقتصاد العالمي.

٩- واعترف المشاركون بأنه يُنظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه إجراء على الأجل الطويل للتصدي لآثار تدابير الاســـتجابة في الوقت الذي تُعتبر فيه الإجراءات المتعلقة بالتأمين وإدارة المخاطر بأنها تدابير على الأجل القصير. واتُّفق على أن للتنوع الاقتصادي جوانب محلية وأخرى عالمية. فأما الجوانب المحلية فينبغي تكييفها حسب الظروف المحلية، وأما الجوانب العالمية فتتعلق بتأثر الاقتصادات الوطنية بشدة بالأسواق الدولية. فصناعة التعدين، على سبيل المـــثال، تواجـــه في الغالب مشكلة التقلبات الكثيرة في أسواق دولية متغيرة ينبغي أن تجد البلدان بشأنها أساليب تجعلها تتسم بالمرونة.

١٠- وأكد عدد من المشاركين مجدداً أثناء النقاشات على أن آثار تدابير الاستجابة ستعجّل الحاجة إلى التنوع الاقتصادي في البلدان الأطراف النامية. بيد أن بعض المشاركين شددوا أيضاً على أنه لا يمكن لعملية تغير المناخ في حد ذاتها، نظراً إلى مجموعة القضايا المعنية، أن تحدث أثراً كبيراً على جهود التنمية المستدامة التي تبذلها البلدان التي قـــد تتضرر من آثار تدابير الاستجابة التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول. واعتُبر التحدي بالتالي بأنه

يتمـــثل في تحديـــد المجالات والأساليب التي تتبعها الأطراف بموجب الفقرتين ٨ و١٠ من المادة ٤ من الاتفاقية، والقرارات المقترنة بها التي اتخذها مؤتمر الأطراف بغية حفز الدعم من عمليات أخرى.

١١- وأبرز بعض المشاركين أن منظمات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تجري بحوثاً في هذا المجال، وأن ولاية عملية تغير المناخ لا تعوقها عن الاعتماد على جهود منظمات أخرى لدعم أهدافها. واقترح بعض المشاركين أن يتمثل دور عملية تغير المناخ في سياق التنوع الاقتصادي في تحديد الآليات، بما فيها آلية التنمية النظيفة وغيرها من المبادرات القائمة التي يمكن استعمالها لدعم الأطراف في مساعيها.

باء - التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية

١٢- أشار المشاركون إلى أن التنمية المستدامة تعزز القدرة على التكيف وتؤمّن آفاق الاقتصادات الهشة على الأجـــل الطويـــل في خلفـــية استنفاد الموارد الطبيعية وآثار تدابير الاستجابة. واتفق المشاركون على أن التنوع الاقتصادي ليس سوى جانب من جوانب التنمية المستدامة، مما يسمح بالنظر في قضايا واسعة النطاق مثل الحد من الفقر وتطوير التكنولوجيات وزيادة فرص العمل وضمان توفير خدمات النظام البيئي.

١٣- وأكـــد المشاركون من جديد على أن التنمية المستدامة ليست مفهوماً جامعاً مانعاً ولا بد من تحديده في سياق كل اقتصاد وطني وحسب الظروف والأولويات الخاصة. وهكذا، ينبغي أن تتم متابعة التنوع الاقتصادي في أي بلد حسب جدول أعمال قطري المنحى.

١٤- وأشـــير إلى العديد من تجارب التنوع الاقتصادي الناجحة، بما فيها حالة قَطَر، التي فتحت قطاع النفط والغـــاز للمستثمرين من القطاع الخاص فنجم عن ذلك صناعة كيماوية مزدهرة، والإمارات العربية المتحدة التي أوجدت فرصاً للقطاع المصرفي لدعم التنوع الاقتصادي في عدد من القطاعات. كما نجحت إندونيسيا في استثمار إيراداتها النفطية في الصناعة والزراعة.

١٥- وشدد المشاركون أيضاً على أن تنمية الموارد البشرية والابتعاد عن الاعتماد فقط على الإيرادات المتأتية مـــن تصدير الموارد الطبيعية عنصران مهمان في تعزيز التنوع الاقتصادي. فكوريا الجنوبية على سبيل المثال ظلّت تستثمر في البنية الأساسية التعليمية طوال ٥٠ عاماً قبل أن تتوصل إلى التنوع الاقتصادي.

١٦- وأشـــار العديد من مقدمي العروض إلى أن نظم الطاقة قد تكون المرشحة الأولى للتنوع في الوقت الذي تؤمَّن فيه التنمية المستدامة. ففي العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية هناك حاجة واضحة إلى تغيير نظم الطاقة، مع التركيز على كل من العمليات القائمة والاستثمار الجديد. وأوضحت ورقة المعلومات الأساسية المعدة لهذا الاجتماع أن توقعات الوكالة الدولية للطاقة تشير إلى ضرورة استثمار زهاء ١٦ ترليون دولار في البنية الأساسية الجديدة للطاقة في البلدان النامية بين ٢٠٠٥ و٢٠٣٠. وبالتالي، فمن المهم للغاية دعم القرارات الرامـــية إلى اعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة لكي تطور البلدان النامية قدرتها التنافسية الدولية وتحافظ عليها وتعززها في السنوات القادمة وتلبي تطلعات مواطنيها في مجال توفير الطاقة.

١٧- وجاء على لسان أحد مقدمي العروض أن التنوع داخل قطاعٍ للطاقة قائمٍ قد يتحقق من خلال عدد من الأنشطة اللاحقة بالمعالجة مثل التكرير وإنتاج البتروكيماويات، إضافة إلى تكنولوجيات تحويل الفحم إلى سوائل وتحويل الغاز إلى سوائل. لكن، لكي لا تضر هذه الأنشطة بالبيئة، من المهم احتباس ثاني أكسيد الكربون المتولد.

١٨- وأشـــار المشاركون إلى إمكانية استعمال الريع المتأتي من الموارد الناضبة في الاستثمار في المصادر البديلة لأغراض تحقيق تنوع مستدام في قطاع الطاقة. وقدمت أمثلة على هذه المصادر البديلة التي ليست ناضبة ولا تضر بالبيـــئة وهي قادرة على تقليص الاعتماد على تصدير الوقود الأحفوري واستهلاكه، بما في ذلك الكتلة الأحيائية والنفايات، وهو ما يمثل نحو ١١ في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية العالمي، والطاقة الكهرمائية التي تمثل ٢,٣ في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية العالمي أو ١٦ في المائة من الكهرباء في العالم. غير أنه يجب مراعاة الشواغل الاجتماعية والبيئية في إنتاج طاقة كهرمائية إضافية. كما أشير إلى أن المصادر المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقـــة الشمسية، لا توفر سوى أقل من ١ في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية العالمي بسبب التكاليف الباهظة. ومع ذلك، يتعاظم بسرعة استعمال طاقة الرياح وإمكانات الطاقة الشمسية هائلة.

١٩- وبوصف الطاقة الشمسية عنصراً رئيسياً في تنويع الطاقة، فإنها جذابة بسبب إقامة مليار شخص حالياً في مناطق تصلح لاستعمالها. وتبين أن تركيز مصانع توليد الطاقة الشمسية أرخص من تكنولوجيا الطاقة الكهربائية الضوئية ويضمن دعم الوقود الأحفوري أو تخزين الحرارة استمرار الطاقة. وهناك مصطلحات تكنولوجية جديدة موجودة أصلاً مثل النظام الشمسي المتكامل ذي الدورة المتحدة وتوليد البخار مباشرة والأملاح المصهورة لتخزين الحرارة وإنتاج الطاقة المستمر. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تصبح الطاقة الشمسية في العديد من البلدان أهم مصدر للكهرباء بحلول عام ٢٠٥٠. وطاقة الرياح هي أيضاً مورد رئيسي، مثلاً في المغرب ومصر وعمان. والطاقة الحـــرارية الأرضـــية متاحة في تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية واليمن. ويمكن تطوير الموارد الرئيسية للطاقة الكهرمائية والكتلة الأحيائية في تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والعراق ومصر.

٢٠- واعترف المشاركون بإمكان تحقيق أهداف التنوع في قطاع الطاقة من خلال صنع تكنولوجيات جديدة ونشـــرها عـــلى نطاق واسع وقالوا إن تلك الجهود ينبغي أن تستند إلى مواطن القوة المحلية. فقد يصبح مصدرو الوقود الأحفوري، على سبيل المثال، مصدرين للخبرة في مجال الطاقة الشمسية، نظراً إلى الدراية العملية الهندسية المحلـــية في تطويـــر قطـــاع النفط وإلى موقعهم الملائم. وشدد المشاركون على أنه رغم الإمكانات الآنفة الذكر بخصوص التنوع في قطاع الطاقة، فليست كل البلدان مهيأة للتنوع في جميع القطاعات. فسيكون التنوع الزراعي صعباً على بلدان الخليج على سبيل المثال لأن معظمهم لا يملك مياهاً سطحية كافية وهي تعتمد على مياه جوفية غير متجددة، علماً بأنها تفرط في استعمال هذه المياه. وفي هذا السياق، قد تكون تحلية المياه خياراً جيداً للتنوع الاقتصادي.

٢١- وبالمثل، فإن الخيارات الاقتصادية المتاحة لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة غالباً ما تكون مقصـــورة على السياحة والزراعة وصيد الأسماك، وكلها قطاعات تتأثر بتغير المناخ. وفي هذه الحالات، سيستلزم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة تنازلات استناداً إلى المزايا النسبية. وعملية برنامج العمل الوطني للتكيف أداة قابلة للتطبيق ويمكن من خلالها تعزيز التنوع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً.

جيم – الدعم التقني للقدرة الهيكلية والمؤسسية للتنوع الاقتصادي

٢٢- كان هناك اتفاق عام على أن المناقشات بشأن الدعم التقني للقدرة الهيكلية والمؤسسية ينبغي أن تقوم على فهم المشكلة التي يتعين علاجها، وأنه لا يكفي مجرد الحصول على دعم الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بالاتفاقية، لكـــن من الضروري الاتفاق على أهداف المساعدة التقنية الجديدة وشكلها. وتشمل المجالات التي يمكن أن تعزز القدرة على التنوع الاقتصادي نقل التكنولوجيا وتيسير سبل وصول صادرات البلدان النامية الأطراف إلى الأسواق وزيادة الفرص التجارية.

٢٣- وجدد العديد من المشاركين التأكيد على الاقتراح المقدم في حلقة العمل السابقة بشأن التنوع الاقتصادي التي عقدت في طهران، بجمهورية إيران الإسلامية، من أجل إنشاء منتدى لمناقشة التجارب القطرية والقطاعية في مجال التنوع الاقتصادي وتحديد الأنشطة التي قد تزيد من تعزيز التنوع الاقتصادي، في سياق قابلية التضرر بالآثار السلبية لتغير المناخ وأثر تنفيذ تدابير الاستجابة، قصد إيجاد فرص للتنمية المستدامة.

٢٤- كما جدد بعض المشاركين التأكيد على ضرورة تلقي المساعدة لتجميع المساعدة المالية اللازمة من خلال المؤسســـات المالـــية، بما فيها مرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص لتغير المناخ والبنك الدولي، ودعوة الأطراف المدرجة في المرفق الثاني إلى دعم تطوير استخدامات الوقود الأحفوري في غير مجالات الطاقة طبقاً لأحكام المقرر ٥/م أ-٧. وعلاوة على ذلك، دعا المشاركون الأطراف في المرفق الثاني إلى تعزيز الاستثمار في البلدان النامية من أجل تطوير مصادر الطاقة التي تنبعث منها غازات دفيئة بكميات أقل.

٢٥- وتشـــمل مجـــالات أخرى ذات صلة تحتاج إلى دعم تقني ومالي تطوير البنية الأساسية الضرورية للنشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات التي تستخدم اليد العاملة بكثرة (الصناعة والخدمات)، والوصـــول إلى أســـواق الـــبلدان المتقدمة، وتعديل الأسعار وإصلاح الملكية في صناعة الطاقة، وبناء القدرات، والأنشطة والمشاريع التي تعزز التآزر بين الحد من الفقر والتكيف والتنوع الاقتصادي.

٢٦- وأفاد ممثل للاتحاد الأوروبي بأن هذا الأخير يضطلع بأنشطة محددة لدعم التنوع الاقتصادي، بما في ذلك التعاون التكنولوجي لتعزيز تنوع مصادر الطاقة وكفاءة الطاقة وبناء القدرات وتطوير تكنولوجيا احتباس الكربون وتخزينه.

٢٧- وأشارت مذكرة لأمانة الأونكتاد إلى أن الأونكتاد يشارك في الأنشطة التالية التي تدعم التنوع الاقتصادي إنْ بصفة مباشرة أو غير مباشرة:

(أ) تمكين البلدان النامية من جلب فرص الاستثمار والتجارة في إطار آلية التنمية النظيفة؛

(ب) تحلـــيل التحديات والفرص لآلية التنمية النظيفة في بعض قطاعات السلع الأساسية مثل المطاط والوقود الأحفوري؛

(ج) مساعدة أقل البلدان نمواً من خلال البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية لتشجيع فرص آلية التنمية النظيفة وتعزيز التنوع الاقتصادي. ويشجع هذا البرنامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً عبر البحث وتحليل السياسات وبناء القدرات؛

(د) تقييم آثار تنفيذ تدابير الاستجابة على التنمية والتجارة للبلدان المصدرة للنفط.

٢٨- والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً، المعروف أيضاً باسم الإطار المتكامل، نموذج يمكن استعماله في تعزيز التنوع الاقتصادي، كما أكد أحد العروض المقدمة. فقد شارك في وضعه كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لدعم حكومات أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة وبناء القدرات وفي إدراج قضايا التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية.

٢٩- ويندرج الإطار المتكامل في أربع مراحل: أولاً، التوعية بأهمية التجارة للتنمية؛ ثانياً، إجراء دراسة تشخيصية للتكامل التجاري لتحديد العقبات التي تعترض التجار والقطاعات التي تنطوي على أكبر إمكانات للتصدير، ووضع خطة عمل لإدماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري العالمي؛ ثالثاً، إدراج خطة العمل في خطة التنمية الوطنية؛ رابعاً، تنفيذ خطة العمل بالشراكة مع المنظمات المعنية بالتنمية.

٣٠- وتكتسي مرحلة الدارسة التشخيصية للتكامل التجاري أهمية كبيرة للتنوع الاقتصادي لأنها تشمل تحليل الأداء الاقتصادي والتصديري للبلد المعني وتقييم البيئة الاقتصادية الكلية والمناخ الاستثماري، والقضايا المؤسسية. وفضلاً عن ذلك، تقدم تقييماً لعدد من القطاعات الرئيسية التي يُعتقد أن لها إمكانات هائلة للتوسع من حيث الناتج والتجارة ويمكن أن تفيد الفقراء. ومع أن الإطار المتكامل أداة جيدة للتحليل والتنفيذ، فقد أشير إلى أن التنوع الاقتصادي أوسع نطاقاً من القضايا المتصلة بالتجارة.

٣١- وأقر الاجتماع بأن دور الحكومات الوطنية للبلدان النامية في دعم التنوع الاقتصادي سيكون محدوداً إذا لم تكن المساعدة المالية والتقنية المقدمة لها كافية.

دال - الاستثمارات الأجنبية والمحلية والشراكات من أجل دعم التنوع الاقتصادي

٣٢- ناقش المشاركون كيف يمكن للاستثمارات أن تيسر جهود الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول اتجاه التنوع الاقتصادي. وأشارت ورقة المعلومات الأساسية في هذا الصدد إلى أن تيسير تدفق رأس المال، ومن ثم تسهيل تدفق رأس المال المحلي لأغراض التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي، يتوقف إلى حد بعيد على مناخ الاستثمار ويشمل خصائص من قبيل حجم السوق، ونوعية اليد العاملة والبنية الأساسية، واستقرار الاقتصاد الكلي.

٣٣- وجادل أحد مقدمي العروض بأنه متى توفرت الظروف الملائمة، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد على إيجاد صناعات جديدة. بيد أن نوعية هذا الاستثمار أهم من كميته، لا سيما فيما يتعلق بمقصد الصادرات والتوزع القطاعي ومستوى التكنولوجيا والمعرفة التسويقية.

٣٤- وألقى مشاركون من الاتحاد الأوروبي الضوء على عدد من المبادرات التي أقدم عليها مصدرو النفط، بما فيها حوارات وزراء الطاقة منذ عام ٢٠٠٥ ومناقشات المائدة المستديرة المتواترة بشأن قضايا مثل أسواق النفط وسياسات الطاقة واعتزام مركز التكنولوجيا في الكويت وضع تكنولوجيا متطورة في مجال الوقود الأحفوري، والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي[٢]، ومنتدى الطاقة الدولي.

رابعاً - القضايا التي تستوجب المزيد من النظر

٣٥- شدد العديد من المشاركين على أن القضايا التي تستوجب المزيد من النظر والمتفق عليها في حلقة عمل طهران لعام ٢٠٠٣ لا تزال قائمة. وسلط المشاركون الضوء بالخصوص على عدد من المجالات التي تستحق المزيد من النظر، ومنها ما يلي:

(أ) إدراج استراتيجيات التنمية المستدامة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي في البلدان النامية؛

(ب) المساعدة التقنية والمالية، بما فيها من خلال الآتي:

`١` الاتفاق على التوجيهات التي ينبغي تقديمها إلى الصندوق الخاص لتغير المناخ بشأن التنوع الاقتصادي؛

`٢` التعاون في مجالات تطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها؛

`٣` التعاون في مجال بناء القدرات؛

`٤` إشراك القطاع الخاص عبر الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ج) إنشاء منتدى لمناقشة الخبرات في مجال التنوع الاقتصادي وتحديد الأنشطة التي قد تعزز المزيد من التنوع الاقتصادي في كل من سياق قابلية التضرر من الآثار السلبية لتغير المناخ وأثر تنفيذ تدابير الاستجابة؛

(د) تحديد كيف يمكن للآليات والمبادرات القائمة في إطار عملية تغير المناخ أن تساهم في التنوع الاقتصادي في البلدان الشديدة التأثر ؛

(هـ) مراعاة اعتبارات التنوع الاقتصادي في عمليات ومنظمات غير الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل الأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ولجنة التنمية المستدامة والحوارات بين المنتجين والمستهلكين للوقود الأحفوري.

- - - - -

(٢) الدول الأعضاء في المجلس هي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.